

Identify the Impact of Settlement on Agricultural Development in the Jordan Valley

Hisham Saleh Mostafa

Commercial Department || Palestine Technical University

Abstract: The study aimed to identify the impact of settlement on agricultural development in the Jordan Valley, to identify the reality of the agricultural sector in the Jordan Valley and its impact on the social situation and to analyze the impact of social, security and strategic settlement.

The researcher used the descriptive approach on the theoretical aspect of the study, by studying the focus of the impact of the Israeli occupation on agricultural development in The Governorate of Jericho and the Jordan Valley.

The study showed that Israeli settlement affects agricultural development in the Jericho and the Jordan Valley region and is the main obstacle to the development and growth of the agricultural sector. Long-term strategic plans for the development of the agricultural sector cannot be developed in the study area, and the absence of agricultural development in the study area will have a negative effect on the social, security and strategic situation.

Keywords: Israeli settlement, Jordan Valley, Agricultural Development.

تحليل أثر الاستيطان الإسرائيلي على التنمية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار (2010-2019)

هشام صالح مصطفى

قسم المهن التجارية || جامعة فلسطين التقنية || حضوري

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على تحليل أثر الاستيطان على التنمية الزراعية في الأغوار، والتعرف على واقع القطاع الزراعي بالأغوار وأثره على الوضع الاجتماعي وتحليل أثر الاستيطان الاجتماعي والأمني والاستراتيجي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المكتبي للجانب النظري للدراسة، وذلك من خلال دراسة ما يتعلق بمحور الدراسة المرتبطة بتأثير الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار.

وبينت نتائج الدراسة أن الاستيطان الإسرائيلي يؤثر على التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار ويشكل العائق الأساسي لتطوير ونمو القطاع الزراعي. فلا يمكن وضع خطط استراتيجية طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي في منطقة الدراسة، وعدم وجود تنمية زراعية في منطقة الدراسة سوف يؤثر سلباً على الوضع الاجتماعي والأمني والاستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان الإسرائيلي، غور الأردن، التنمية الزراعية.

المقدمة.

أطلق على الأغوار سلة غذاء فلسطين لمساحتها الزراعية الواسعة (حيث أنها تشكل أكثر من ثلث المساحة المروية في الضفة الغربية) إضافة لثريتها الخصبة ولوفرة المياه فيها والعديد من المقومات والخصائص الاقتصادية

الأخرى، تلك المنطقة لولا وجود المستوطنات ولولا مضايقات الاحتلال لشكلت البنية التحتية الأساسية لاقتصاد فلسطيني مستقل.

ولابد من تسليط الضوء على ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من سياسات ممنهجة ضد عروبة الأغوار. فمنذ بدأ الاحتلال الصهيوني للمتبقين من الأراضي الفلسطينية عام 1967 استهدفت منطقة الأغوار بقصد تدمير وإيقاف التطور السكاني والتنمية الاقتصادية للفلسطينيين من خلال استهداف كامل الخيرات الموجودة بالأغوار وتحويلها لصالح المستوطنات، وبالتالي تفرغ الأغوار من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وتحويل المتبقي من المزارعين إلى عمالة رخيصة في المزارع والمصانع المقامة في المستوطنات وتحويل المزارع الفلسطيني إلى زبون يشتري المياه بدلاً من أنه صاحب أرض ومياه لجعلهم يتركوا أرضهم وبالتالي يسهل للمحتلين مصادرتها والاستيلاء عليها. ومع تشديد الخناق على المزارعين الفلسطينيين بالأغوار اتجهت سياسات معظم الحكومات الإسرائيلية إلى تشجيع الاستيطان واستنزاف كامل المصادر الاقتصادية الفلسطينية الموجودة في الأغوار بما في ذلك الأراضي الزراعية والمياه لصالح تطوير وتنمية الاستيطان وكان من ضمن الإجراءات التي اتبعتها وما زالت تنفذها السلطات الإسرائيلية مصادرة وعزل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وخصوصاً الأراضي الزراعية الخصبة التي تم إنشاء المستوطنات عليها، وكانت تتم مصادرة الأراضي بحجج مختلفة منها ما تم عزله بالقرب من السياج الحدودي مع الأردن بعرض 3-5 كم على طول الحدود مع الأردن، بالإضافة للمساحات المصادرة بحجة أنها مناطق عسكرية والتي هي بالغالب أراضي مراعي وبالتالي حرمان مربي الثروة الحيوانية من الرعي في تلك المساحات الأمر الذي يزيد من تكاليف التربية. ولتنفيذ سياسة التهجير بشكل ممنهج قامت قوات الاحتلال بالتنكيل بالرعاة واحتجازهم ومصادرة بعض ممتلكاتهم مثل صهاريج المياه الخاصة بهم وفي كثير من الأحيان مصادرة الثروة الحيوانية التي يملكونها أو تسميمها بحجة دخولها إلى مناطق عسكرية مغلقة ويتم تغريم أصحابها غرامات باهظة مما أدى إلى تراجع الثروة الحيوانية بشكل كبير بالأغوار. يعتبر النشاط الزراعي من الأنشطة الهامة في منظومة الأنشطة الاقتصادية لأي دولة حيث إن وجود الإنسان وبقاؤه مرتبط بالأمن الغذائي وقديماً كان النشاط الزراعي وما يتصل به من أنشطته ثانوية أساس الحياة الاقتصادية والمعيشة للإنسان، وفي فلسطين يشهد القطاع الزراعي العديد من التغيرات تبعاً للأوضاع السياسية وعدم الاستقرار والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على الموارد الطبيعية وعلى المعابر والحدود علماً بأن الزراعة في فلسطين تختلف عن غيرها من باقي دول العالم فبالإضافة إلى أنها مكون من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، فهي أيضاً عنوان للصمود والتمسك في الأراضي المهذبة بالمصادرة والاستيطان، وبعيداً عن الشعارات لابد أن يكون القطاع الزراعي ذو جدوى اقتصادية وقادراً على أن يوفر مصدر دخل معقول يُمكن المزارع الفلسطيني من العيش حياة كريمة تمكنه من الالتصاق بأرضه والاستمرار بممارسة الزراعة في ظل التحديات الجسام التي تواجهه.

مشكلة البحث:

يعتبر الاحتلال والاستيطان مشكله كبرى تؤثر على واقع التنمية في فلسطين بشكل عام فقد قطع أوصالها وسيطر على مواردها الطبيعية، وعمق تبعية المجتمع بأسره إلى إسرائيل خاصة قطاع العمال الذين عملوا تحت وطأة الضغط والإغلاق داخل المستوطنات المقامة على أراضيهم بالأصل مما شكل لهم أزمة نفسية ومعنوية بالإضافة إلى الضغوطات التي تتعرض لها النساء العاملات في المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار والتي تعمل فيها قرابة خمسمائة امرأة في قطاع الزراعة وغيره.

رغم الضغوط الدولية إلا أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي ظلت تمارس الاستيطان ومصادرة الأراضي دون الاكتراث بالانعكاسات السلبية على المواطن الفلسطيني، وهو ما يتسبب بالكثير من المآسي؛ في شتى مجالات الحياة.

أسئلة الدراسة:

وهنا بإمكاننا تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. كيف يؤثر الاستيطان الإسرائيلي على التنمية الزراعية في منطقة الدراسة؟
2. هل بالإمكان وضع خطط استراتيجية طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي في منطقة الدراسة؟
3. ما تأثير عدم وجود تنمية زراعية في منطقة الدراسة على الوضع الاجتماعي والأمني والاستراتيجي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل أثر الاستيطان على التنمية الزراعية في الأغوار.
2. التعرف على واقع القطاع الزراعي بالأغوار وأثره على الوضع الاجتماعي.
3. تحليل أثر الاستيطان الاجتماعي والأمني والاستراتيجي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في تحليل أثر الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار؛ وذلك لأهمية الأغوار الفلسطينية حيث أنها غنية بالموارد الطبيعية التي لا تنضب من مياه وخصوبة أراضيها ومساحتها الواسعة التي تمتد على طول الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية.
- كما وتكمن أهمية الدراسة في كشف اللثام عن أهداف الاحتلال ودوافعه الأمنية للسيطرة على منطقة الأغوار وإنها منطقة حدودية مع الأردن، وهي بالواقع أهداف اقتصادية بحتة وتعد منجماً من الخيرات الزراعية والسياحية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: منطقة غور الأردن غربي النهر.
- الحدود الزمانية: 2010-2019

مصطلحات الدراسة

- محافظة أريحا والأغوار: هي منطقة الدراسة، وتمتد هذه المنطقة غرب نهر الأردن من منطقة بردلة شمالاً إلى شمال البحر الميت جنوباً، "وتبلغ مساحة المنطقة 1، 6 مليون دونم، وهي تُشكل 28%، 8 من مساحة الضفة الغربية". (بتسليم، 2011) ومعظمها أراضي زراعية، تزرع بالخضروات وأشجار البستنة الشجرية والمحاصيل الحقلية. وتمتاز محافظة أريحا والأغوار بكونها تقع تحت مستوى سطح البحر وهذا يعطيها ميزة نسبية من حيث ارتفاع درجات الحرارة صيفاً ودفئها شتاءً عن باقي المناطق الجغرافية، حيث تعتبر منطقة الأغوار دفيئة طبيعية تنتج فيها معظم المحاصيل مثل النخيل والموز والتي تحتاج إلى درجات حرارة عالية.

2- الدراسات السابقة.

تعتبر الدراسات السابقة حول موضوع التنمية الزراعية والاحتلال من أهم المراجع التي تم الاستفادة منها كمصدر للمعلومات وأهمها:

1- دراسة شادي شديفات، 2017: تناولت الدراسة أثر قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012 وإعطائها صفة عضو مراقب، شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث غدا بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واحدة من العقبان الرئيسية أمام مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين من جهة والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ككل من جهة أخرى. السؤال الذي يدور حول تلك الأحداث يتمحور حول قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على وجه الخصوص وكيفية أشراك الخلفية التاريخية والدينية والسياسية للأطراف المتصارعة التي تبدو بالكاد من الصعب

أشراكها بسبب تضارب الآراء والمصالح، وأثر تلك المستوطنات على مستقبل الدولة الفلسطينية، لذا تتمحور هذه الدراسة حول تسليط الضوء على حقيقة موقف القانون الدولي إزاء بعض المسائل المتنازع عليها فيما يتعلق بالمستوطنات ومدى قانونيتها وبالنتيجة الآثار السياسية والإنسانية عليها. وقد خلص الباحثان إلى النتائج الآتية: على الرغم من وجود المواثيق والتشريعات الدولية التي تحرم الاستيطان لكن هناك صعوبة في تبيان الخط الفاصل بين النظرية والواقع العملي وتطبيقه. إن المستوطنات الإسرائيلية والجدار الحالي يأتي استجابة للشعور اليهودي بالخوف من الآخر، ولحالة الإحساس والشعور بخطر المطاردة.

2- رسالة صوافطة، 2015، تعالج هذه الدراسة إشكالية تأثير سياسات إسرائيل الاستيطانية في الأغوار الفلسطينية وتحديداً في منطقة المالح والمضارب البدوية في الأغوار الشمالية التابعة لمحافظة طوباس على الوضع الاقتصادي للمنطقة، لتناقش أحد أبرز مواطن الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والمتمثل في السيطرة على الأرض، فالفلسطينيون أصحاب الحق القانوني في الأرض يعانون من سياسات متواصلة ومنظمة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حيث الطرد والتهجير، وذلك لخدمة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية عموماً وبمناطق الأغوار خصوصاً منذ نكسة عام 1967. لذلك هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الاستيطانية عبر مراحل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، مع التركيز على الاستيطان في الأغوار الفلسطينية، لمعرفة أبعاده الاقتصادية على سكك ان الأغوار وأرضهم، وما يترتب على ذلك من آثار على مختلف مجالات حياتهم.

3- دراسة (نور عرفة، وآخرون، 2015) ويناقش الباحثون الخطوات الإسرائيلية التي تحاول بها إسرائيل الرد على إجراءات بعض دول الاتحاد الأوروبي لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ويركز الباحثون على إظهار الأثر المدمر الذي خلفه المشروع الاستيطاني الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وحرمان الفلسطينيين من أراضيهم وماءهم وغيرها من الموارد وخلق البطالة الجماعية. كما يتناولون وضع العمال الفلسطينيين- وانهم أقلية من القوى العاملة- التي أرغمت على كسب العيش في المستوطنات ذاتها التي ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني. وهم يواصلون دراسة تحرك الاتحاد الأوروبي، ويوصون باتخاذ خطوات إضافية يتعين على الاتحاد الأوروبي اتخاذها لتكون متوافقة تماماً مع القانون الدولي والأوروبي.

4- دراسة مركز معا للتطوير 2010- 2011. وهدفت إلى توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في غور الأردن ويعرض التقرير الانتهاكات البيئية الإسرائيلية التي تركز أساساً على النفايات الصلبة والتخلص من المياه العادمة في مستوطنة توران في الجفتلك. تم تشييد منشأة للتخلص من المخلفات على مساحة 400 دونما مستفيدة من

ذلك 31 مستوطنة تقع في وادي الأردن. وتتميز الأضرار البيئية الرئيسية بتسرب المياه العادمة إلى التربة، وربما إلى حوض الماء الطبيعي واحتياطي المنطقة، وقد أثرت هذه الانتهاكات البيئية سلبا على الوضع الصحي للفلسطينيين حيث تم توثيق المزيد من حالات السرطان حيث سجلت محافظة طوباس أعلى نسبة من حالات الوفاة بسبب السرطان، حيث وصلت إلى 17% من إجمالي الوفيات مقارنة بالمنطقة الأخرى في الضفة الغربية خلال 2009. وعلاوة على ذلك، يحذر التقرير بشدة من مخاطر مبيدات الآفات الشائعة والمستخدمة إلى حد كبير في وادي الأردن نظرا لعدم وجود آليات مراقبة في المنطقة (ج). ومن المعروف أن أكثر من 200 نوع من المبيدات الإسرائيلية التي تحظرها السلطة الفلسطينية والتي تعتبر شديدة السمية وخطرة منتشرة على نطاق واسع في وادي الأردن.

5- دراسة مركز معا واللجنة الشعبية لوادي الأردن، 2010، وتسلط الدراسة الضوء على دور الصهيونية الأمريكية في تمويل الاستعمار في وادي الأردن. وأشارت الدراسة إلى أن عدد المستوطنين الإسرائيليين في غور الأردن 9.358 نسمة يعيشون في حوالي 30 مستوطنة إسرائيلية مأهولة بالسكان. وهناك أيضا العديد من البؤر الاستيطانية في ناحل بعضها غير رسمي وغير قانوني وفقا للقانون الإسرائيلي والدولي. فقط 135 كم 2 أو 5.62% من غور الأردن تحت السيطرة الفلسطينية في حين أن ما تبقى من 22265 km أو 94.37% من الأراضي تسيطر عليها إسرائيل. يتم استخدام 50% من الأراضي للمستوطنات، و44.37% للأغراض العسكرية الإسرائيلية 27,000 دونم من الأراضي في وادي الأردن يزرعها المستوطنون الإسرائيليون. وتتناول الدراسة مستقبل إقامة الدولة الفلسطينية وسيطرتها على أراضي وادي الأردن.

6- رسالة غالب السالم، 2008: هدفت هذه الرسالة بشكل رئيسي إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات السكانية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، عقابا، الفارعة). ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة الأمر الذي أدى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها في محافظة طوباس وأظهرت الدراسة وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الحية ونقص في الأطباء المتخصصين، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد مستقبل الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة. وأوضحت الدراسة بضرورة توزيع الخدمات العامة بشكل عادل في التجمعات السكانية في محافظة طوباس وخاصة الخدمات التعليمية، والثقافية والترفيهية كما وأوصت الدراسة بالعمل على بناء مستشفى في المنطقة بهدف تقديم الخدمات الطبية.

7- سلسلة المجلات الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" والتي يحررها مجموعة من الباحثين والمثقفين الفلسطينيين، منهم الباحث سلمان الناطور، والدكتور علي الجريايوي وأنطوان شلحت وآخرون. وتتناول هذه الدراسة من التحليل المشروع الاستيطاني الإسرائيلي وتطوره والأفاق المستقبلية للقضية الفلسطينية في ظل تنامي ظاهر الاستيطان.

8- دراسات معهد الأبحاث التطبيقية "أريج": تلك الدراسات تناقش بالمجمل العام موضوع الاستيطان من زوايا ذات أبعاد إما قانونية بحتة أو اقتصادية أو اجتماعية وقد عملت الدراسة على توظيف تلك الأبعاد لبيان تأثيراتها على إمكانية قيام دولة فلسطين في ظل وجود الاستيطان، مما يضيف جهدا جديدا للدارسين والباحثين.

9- دراسة المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكدار" بعنوان "القطاع الزراعي والحيواني الفلسطيني مهمش ويحصل على اقل من 1% من موازنة السلطة" أعدها وفي هذه الدراسة تم مناقشة واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين عبر طرح المشاكل والصعوبات التي تواجهه الزراعة الفلسطينية مع الإشارة إلى أهمية القطاع الزراعي في فلسطين وأبرزاهم دعائم الاقتصاد الوطني، وكانت على الدوام مصدر الرزق لنسبه كبيره من أبناء الشعب الفلسطيني، كما أوضحت الدراسة بالأرقام حجم الاهتمام الرسمي المحدود جدا والغير متناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي المركزي، وان هذا الإهمال والتهميش إن استمر فأن النتيجة والعاقبة واضحة، فاتورة غذاء تضاهي فاتورة النفط أو تزيد، أراض مهمله ومتروطة، وسينجم عن ذلك مشاكل اقتصادية واجتماعيه وبيئية وسياسية قد لا يمكن التعامل معها، وان التعامل معها وإصلاحها سيكلف إضعاف ما يتطلب تطوير وتنمية هذا القطاع.

10- دراسة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بعنوان " قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى" وهو تقرير إحصائي صادر ضمن سلسلة تقاريرها. ويرصد أساسا جملة الإجراءات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى بحق القطاع الزراعي الفلسطيني منذ العام 1966، والإشكاليات التي يعانها والتي ساهمت بتدهوره. وتلخص الدراسة إلى إن الاحتلال الإسرائيلي يشكل العائق الأساسي لتطوير ونمو القطاع الزراعي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، تتشابه هذه الدراسات في عدم شرعية الاستيطان بحسب القوانين والمواثيق الدولية، وان وجود المستوطنات يسلب حقوق الفلسطينيين في الأرض والامن والتواصل، وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصاد الفلسطيني فلا يمكن القيام ببرامج تنموية شاملة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. فيما ركزت الدراسة الحالية على استخلاص تأثير الهجمة الاستيطانية الممنهجة بشكل خاص على محافظة أريحا والأغوار، التي تهدف إلى نسف إمكانية قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة ولها القدرة على الحياة والاستمرار.

3- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي للجانب النظري للدراسة، وذلك من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة والادبيات والكتب وكل ما يتعلق بمحور الدراسة المرتبطة بتأثير الاحتلال الإسرائيلي على التنمية الزراعية في محافظة أريحا والأغوار.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

أثر الاستيطان الصهيوني على الزراعة والوضع الاجتماعي في الأغوار
الاستيطان يعني اصطلاحا: الاستيلاء على الأرض والإحلال محل سكانها الأصليين واقتلاعهم من أرضهم، إما بالتهجير، أو بالطرد. وهذا النموذج وبشكله المتفرد والموجود في فلسطين لم يتكرر في التاريخ وبهذه الصورة الجذرية، إذ استوطن الفرنسيون الجزائر واستوطن الأوروبيون أمريكا، كل هذه النماذج اختلفت عن الاستيطان الإسرائيلي الأيديولوجي الذي يعني اقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه والادعاء بالميراث الإلهي والحق الشرعي، الذي يخصه دون غيره من الأمم والشعوب، من هنا كانت المعضلة. والدليل على هذا المعنى للاستيطان اليهودي ما تعنيه كلمة

(هتتحليلوت) بالعبرية، حيث تعني ورت، أو حاز أو اقتنى، وبالاصطلاح اللغوي العبري تعني الميراث الشرعي. أما كلمة Settle باللغة الإنجليزية تعني ينزل من إنزال، أو إحلال أو يوطن والتي يشتق منها كلمة Settlement التي تعني مستوطنة أو هبة شرعية .

إن مدلولات الكلمة باللغة العبرية والإنجليزية تفي بالغرض التي أقيمت من أجله المستوطنات في فلسطين وهذه المعاني تفيد المدلولات التاريخية والدينية للكلمة التي تعبر بوضوح عن أهداف الحركة الصهيونية وحركة الاستيطان. (غلبي، 2012)

المستوطنات في القانون الدولي:

تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بفروعه- بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل- مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب في عام 1949). ويفصل الميثاق سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال. وجوهر الميثاق في هذه الحالة "يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة" (وفا، 2018)، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقا. وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية بتأكيد ذلك وإنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس. ومنذ عام 1967 وحتى اليوم صدرت قرارات بهذا الخصوص أهمها:

قرارات مجلس الأمن:

- القرار رقم 446 لسنة 1979 الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- القرار رقم 452 لسنة 1979 ويقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس وعدم الاعتراف بضمها.
- القرار رقم 465 لسنة 1980 الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات.
- القرار رقم 478 لسنة 1980.

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

صدرت عن الأمم المتحدة قرارات كثيرة أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها:

- القرار رقم 2851 لسنة 1977
- القرار رقم 160/42 لسنة 1987
- القرار رقم 48/44 لسنة 1989
- القرار رقم 74/45 لسنة 1990
- القرار رقم 47/46 لسنة 1991
- القرار رقم 46 لسنة 1991 (شديفات، 2017)

تأثير الاستيطان على الزراعة

شكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، وقد أثرت على الزراعة في فلسطين تمهيداً لمصادرة الأرض والسيطرة على المصادر الطبيعية. فقامت السلطات الإسرائيلية بضرب

قطاع الزراعة بتخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج النباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعية وإمكانية وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه. (التفكجي، 2018)

وقد قامت المستوطنات وشوارعها الالتفافية المتعددة الأغراض على حساب مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وأغلقت مساحات أخرى من الأراضي بحجج أمنية، وأدى ذلك إلى خسائر لا حصر لها نتيجة فقدان المزارع لأرضه وعرقلة وصوله إليها. وفي نفس الوقت قامت بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني. (مخادمة، الديك، 2006)

ولا ننسى في هذا المجال سياسة قلع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد عام 1967 ولا تزال مستمرة حتى الآن، فقد اقتلع حوالي نصف مليون شجرة فلسطينية وشكلت شجرة الزيتون 70% منها، وأدى ذلك إلى خسائر مادية على الزراعة في المدى البعيد. وبمنهجية علمية ذات أبعاد سياسية قامت المستوطنات بتهدم البيئات السامة والممنوعة دولياً (الفيلودور) إلى التجار العرب دون رقابة، وانعكس ذلك على جودة المحصول وصحة المواطن. (التفكجي، 2018)

وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم؛ أي ما نسبته 38.8% من المساحة الكلية للأغوار؛ يستغل الفلسطينيون منها 50 ألف دونم؛ فيما يستغل سكان مستوطنات الأغوار 27 ألف دونم من الأراضي الزراعية فيها. تسيطر إسرائيل على 400 ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة؛ أي ما نسبته 55.5% من المساحة الكلية للأغوار؛ ويحظر على السكان الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي أو عمراني أو أي نشاط آخر في هذه المناطق. (وفا، 2019)

تأثير الاستيطان على الوضع الاجتماعي

أثر الاستيطان الإسرائيلي على الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود السكان العنصرين الإسرائيليين المدججين بالسلاح في المستوطنات بالقرب من الأماكن السكنية الفلسطينية والاحتكاك بين الطرفين أدى إلى انتشار مشاعر التطرف لدى الجانبين. فالمستوطنات أقيمت على أراضي القرى والمدن الفلسطينية، والأراضي الزراعية التي صودرت هي المستقبل والمصدر الأساسي للدخل، وجاء العنصر الغربي ليقوم في هذه المستوطنات المنظمة والأكثر تطوراً وعمراً مقابل منازل البؤس والفقر التي يسكنها الفلسطينيون مما عزز مشاعر الحقد والغبن بين الطرفين. (معتوق، 2014)

حيث تجثم على أراضي الأغوار الفلسطينية 36 مستوطنة، وغالبيتها زراعية، أقيمت على 12 ألف دونم، إضافة إلى 60 ألف دونم ملحق بها، ويسكنها ما يقارب 9500 مستوطن من المقيمين، وتتبع معظم المستوطنات في الأغوار للمجالس الاستيطانية الإقليمية المعروفة باسم "عرفوت هيردن" و"مجيلوت". وهجر الاحتلال ما يزيد عن 50 ألفاً من سكان الأغوار منذ عام 1967؛ بالإضافة إلى تجمعات سكانية كاملة، بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية؛ مثل تهجير أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشمالية. (وفا، 2019)

كما أن مصادرة الأراضي أدت إلى تجميع البدو ونقلهم إجبارياً من البداوة إلى حياة المدن وما يتبع ذلك من صدمة حضارية، مما أدى إلى وجود فجوات اجتماعية أثرت على سلوك وعادات البدو وعلاقاتهم العائلية. كما أدت إلى تحول نسبة كبيرة من المزارعين من نمط الحياة الزراعية إلى نمط الحياة العمالية، وانعكس ذلك على العادات

الريفية ودور المرأة في المجتمع الريفي إلى جانب ظهور حالات التوجه نحو السكن في المدن مما يؤثر سلباً على التطور الديمغرافي في فلسطين. (أبو الفحم، 2017)

ووفقاً لمعطيات "بتسيلم" فإنه في الفترة ما بين 2006 وأيلول 2017 هدمت الإدارة المدنية 698 وحدة سكنية على الأقل في بلدات فلسطينية في منطقة الأغوار، هذا بالإضافة إلى تعرض العديد من التجمعات السكانية لعمليات أخلاء متكررة بحجة التدريبات العسكرية وما يرافق ذلك من عمليات تدمير ومصادرة لممتلكات المواطنين.

التأثير على التنمية الفلسطينية

مفهوم التنمية اللغوي لغة: النمو مصدره نما ينمو: نمواً. ونمو الشيء: زاد وكثر، كقولنا: نما النبات، ويبين معجم اللغة العربية المعاصر أن كلمة نُمُو من مصدر نما، وأن معناها في علم الأحياء: ازدياد حجم الجسم بما ينضم إليه نسبة طبيعية. وفي علم النفس فإنها تعبر عن: تغير مطرد في الكائن الحي يتجه به نحو تمام النضج. وفي الاقتصاد: فهي الزيادة النوعية في دخل الفرد أو في الناتج القومي أو المحلي الإجمالي. (موسشيت، 2000)

وبذلك يمكن للاستيطان التأثير سلباً على التنمية الشاملة من خلال:

- السيطرة على موارد الأرض والمياه.
- قطع التواصل والاتصال الجغرافي والعمرائي، حيث تقيم قوات الاحتلال حاجزي "الحمرا"، و"تياسير" على مداخل الأغوار؛ لاستخدامها في سياسة الإغلاق التي درجت على تطبيقها، للحيلولة دون وصول منتجات الأغوار إلى الأسواق الفلسطينية. وفصلت قوات الاحتلال الأغوار بشكل كامل عن باقي مناطق الضفة خلال انتفاضة الأقصى عام 2000م؛ لعرقلة وصول المواطنين الفلسطينيين من المزارعين والعمال.
- تكوين أطر ونظم إدارية- مزدوجة وثنائية- للنظم الفلسطينية، الأمر الذي يسبب ازدواجية، وذلك في مقابل إحالة النظم والقوانين الإدارية الإسرائيلية على جزء من الأراضي الفلسطينية.
- تخطيط وتنفيذ بني تحتية مرتبطة بالاحتلال، ومنع الفلسطينيين من السيطرة على هذه البنى بهدف استغلالها.
- تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني- وخصوصاً القروي- من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات، الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي، وفي حالة التسويق فإنه يتم في الغالب من خلال القنوات الإسرائيلية التي تستطيع ضبطه.

التأثير الأمني والاستراتيجي:

إن أبرز الأهداف الاستيطانية هو منع التوصل إلى تسوية إقليمية فلسطينية إسرائيلية تسمح بإقامة كيان فلسطيني ذي ولاية جغرافية واحدة متواصلة. كما أن وجود هذه المستوطنات يهدد الكيان الفلسطيني الذي لا يبشر بالأمان ما دام الاستقرار مهدداً بتوسيع الاستيطان وتقطيعه له، لأن السيطرة الإسرائيلية على الطرق والمعابر التي تربط بين المناطق الفلسطينية تجعلها تحت رحمة المستوطنين الذين باستطاعتهم إغلاقها متى شاءوا. بالإضافة إلى أن وجود هذه المستوطنات قرب المدن الفلسطينية يجعلها مدناً حدودية تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها أو ضربها كما حدث في انتفاضة الأقصى الأخيرة عندما ضربت نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل، وهذا يعني تهديداً أمنياً على كيان الدولة الفلسطينية وبالتالي تهديد جوهر السيادة الفلسطينية. (أبو الغزلان، 2012)

كما أن هذه المستوطنات بحاجة لحماية أمنية مما يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً لحمايتها، مما يعني وجود دولة داخل دولة وانعكاس ذلك على الأمن الوطني للدولة الفلسطينية في المستقبل. لذا فإن أحد أبرز أهداف

المفاوضات الفلسطينية التركيز على تحييد هذا التهويد الاستيطاني برفض أي اقتراحات بضم المناطق المستوطنة لإسرائيل أو تحويلها لجيوب سيادية في وسط الدولة الفلسطينية المرجوة. وقبل الانتخابات الإسرائيلية في أيلول 2019، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه " في حالة إعادة انتخابه رئيساً للوزراء، فإنه سيضم الأغوار" وعكف على تكرار تصريحاته التي تشدد على أن إسرائيل أمام "فرصة تاريخية لن تتكرر" في ظل وجود دونالد ترامب، على رأس الإدارة الأميركية، وذلك لضم منطقة الأغوار إلى السيادة الإسرائيلية. ولا يسعني في نهاية هذا العمل المتواضع الا ان اشكر جامعتي الحبيبة - جامعة فلسطين التقنية - خضوري وطاقمها الأكاديمي والاداري على ما قدموه لي من مساعدات حتى انجاز هذا العمل.

خلاصة النتائج:

من خلال ما تم استعراضه من دراسات سابقة وأدب نظري فإن الاستيطان الإسرائيلي يؤثر على التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار ويشكل العائق الأساسي لتطوير ونمو القطاع الزراعي، من خلال سيطرة إسرائيل على 400 ألف دونم بذريعة استخدامها مناطق عسكرية مغلقة؛ أي ما نسبته 55.5% من المساحة الكلية للأغوار. واتضح أيضاً انه لا يمكن وضع خطط استراتيجية طويلة المدى لتنمية القطاع الزراعي في منطقة الدراسة، بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تعزز القبضة الأمنية على الأغوار كونها مطقة حدودية، وضررها بالحائط القوانين والمعاهدات الدولية، ودعمها الغير متناهي للاستيطان في الأغوار لما لذلك من فوائد أمنية واقتصادية. إن عدم وجود تنمية زراعية في منطقة الدراسة سوف يؤثر سلباً على الوضع الاجتماعي. فغالبية سكان المنطقة يعملون بالزراعة وتربية المواشي، وتكريس سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي تحول السكان إلى عمالة رخيصة في المستعمرات الإسرائيلية لا تستطيع الارتقاء بمستواها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تهجير الاحتلال ما يزيد عن 50 ألفاً من سكان الأغوار منذ عام 1967. اما تأثيره على الوضع الأمني والاستراتيجي فوجود المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الأغوار بحاجة إلى حماية عسكرية إسرائيلية، مما ينسف حلم الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة.

التوصيات والمقترحات.

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث ويقترح ما يلي:

1. تكثيف إجراء البحوث والدراسات المتخصصة المتعلقة بتطوير أريحا والأغوار، إلى جانب التعاون بين الأوساط العلمية وصناع القرار والمجتمع الدولي.
2. توجيه الدعم الحكومي والأهلي والقطاع الخاص لتنمية منطقة أريحا والأغوار لما لها من ميزات يمكن استغلالها اقتصادياً.
3. توجيه الرأي العام الدولي نحو تسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة.
4. القيام بإجراءات مادية ملموسة لتعزيز صمود أبناء المنطقة وتمكينهم من استغلال أراضيهم والوقوف امام الاطماع الاستيطانية الإسرائيلية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو الغزلان، هيثم محمد، (2012)، الاستيطان الصهيوني المشروع والمخاطر، مقال دنيا الوطن.
- أبو الفحم، محمد، (2017)، الاستيطان خلايا سرطانية، دار ابن رشد، الأردن.
- اتحاد لجان العمل الزراعي، (2013)، التقرير السنوي.
- بتسيلم، (2011)، تقرير شامل لشهر ايار 2011، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية.
- التفكجي، خليل، (د.ت)، الاستيطان الإسرائيلي في الاراضي المحتلة واقع واشكاليات، الجزيرة، استردت بتاريخ 2020/3/3 من الرابط -9557- 48e5- 0609- 27e2c46e- <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5>
- جامعة القدس المفتوحة، (2013)، مؤتمر التنمية الزراعية في فلسطين، رام الله- فلسطين.
- الجرباوي، علي، (2014)، مطبات في الطريق إلى "خارطة الطريق، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد الخامس.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2008)، "المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية"، رام الله.
- دراسة بعنوان "الاستيطان في الفكر الإسرائيلي" منشور على موقع كبريت الالكتروني عدد2.
- شديفات، شادي، (2017)، " موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، جامعة مؤتة، مجلد 9، عدد 1، 45- 74.
- صالح، ماهر، (2012)، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- صوالحة، مرام، (2007)، استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية دراسة تحليلية مدينة طولكرم رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الطنطاوي، رمضان عبد الحميد، (2008)، التربية البيئية (تربية حتمية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد العاطي، صلاح، (2007)، "الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتي 1948"، موقع الحوار المتمدن، استردت بتاريخ 2020/3/2 من الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88817&r=0>
- غلبي، محمد عودة، (2012)، الاستيطان الصهيوني في فلسطين، دار السراج.
- قاسم، خالد مصطفى، (2008)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- قريع، احمد، (2005)، "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلي خارطة الطريق" مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- كوين، ريجنتجس، (1998)، الزراعة للمستقبل مدخل إلى ترشيد استخدام المدخلات الخارجية في الزراعة المستدامة، ترجمة، قطينه، مالك، اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية الفلسطينية، القدس - فلسطين.

- لبيب، رائف محمد، (2009)، الحماية الإجرائية للبيئة من المراقبة إلى المحاكمة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مخادمة، ذياب والديك، (2006)، الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، لبنان.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، (2018)، المستوطنات في القانون الدولي، فلسطين.
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، (2019)، الأغوار الفلسطينية، فلسطين.
- معتوق، ازدهار، (2014)، الاستيطان الصهيوني وأثاره المدمرة على الشعب الفلسطيني، مجلة الوحدة، لبنان.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، (2016)، تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج.
- المعهد العربي للتخطيط، (2019)، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الكويت.
- منصور، جوني، (2003)، أطلس "الاستيطان الإسرائيلي"، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بيت لحم، فلسطين.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2008)، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، استردت بتاريخ 2020/3/1 من الرابط: <http://www.aoad.org/devreport2007.pdf>.
- المؤتمر التنموي الأول أفاق وتحديات التنمية في فلسطين 2013.
- موسشيت، دوجلاس، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.
- الهندي، عليان، (2002)، "سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلية"، هيئة شؤون المنظمات الأهلية، رام الله- فلسطين.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2016)، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" 2014-2016.
- وزارة الشؤون القانونية الفلسطينية (2002): قانون المياه الفلسطيني رقم "3" لسنة 2002.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Al- shabaka policy brief, (2015), HOW ISRAELI SETTLEMENTS STIFLE PALESTINE'S ECONOMY, See web: https://al-shabaka.org/en/Arafeh_Botmeh_Farsakh_PolicyBrief_Eng_Dec2015.pdf
- Arnon, Arie & Saeb Bamyra, (2017), Improving the Gazan Economy and Utilizing the Economic Potential of the Jordan Valley, Aix Group.
- Baker, Lauren Marie, (2012), Managing the Waters Within Area A: Water Allocation in Jericho as a Case Study for Palestinian Water Management, (Master Thesis), The University of Texas at Austin.
- Bankrolling Colonialism", (2010), MA'AN Development Center & Jordan Valley Popular Committee, see web: <http://www.maan-ctr.org>
- BTSELEM Report, (2011), " Dispossession and Exploitation Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea".
- Dobricic, Kristina, (2013), Water Scarcity in the Jordan Valley; Impacts on Agriculture and Rural livelihoods, (Master Thesis), Geotryckeriet, Uppsala University, Uppsala.

- Gvirtzman, Haim, (2012), the Israeli- Palestinian Water Conflict: An Israeli Perspective, the Begin-Sadat Center for Strategic Studies.
- Ministry of Planning and Administrative Development State of Palestine, (2014), National Strategic Framework for Development Policies and Interventions in Area C (2014 – 2016).
- OXFAM Report, (2012), "ON THE BRINK Israeli settlements and their impact on Palestinians in the Jordan Valley".
- The Jordan Valley Documenting the Violations of the Israeli Occupation Forces in the Jordan Valley (2010- 2011), MA'AN Development Center, , Report 1, see web: <http://www.maan-ctr.org>
- UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT, " (2015), The Besieged Palestinian Agricultural Sector", see web: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_en.pdf